تفسير القرآن بالقرآن

(دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. بكار الحاج جاسم- أستاذ في كلية الشريعة ـ جامعة دمشق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه، أما بعد: فقد اتفق المفسرون على أن أصح الطرق في تفسير كتاب الله تعالى تكون بتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة. وإلى هذا يشير حديثُ معاذ رضي الله عنه حين بعثه النبيﷺ إلى اليمن، إذْ قال له: (كَيْفَ تَقْضِي؟ فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِﷺ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِﷺ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِﷺ)[1]، وأفادنا هذا الحديث بأن رتبة الاجتهاد بعد النص، فإذا ورد تفسير للآية من النص القرآني أو النبوي فلا مجال للاجتهاد إلا فيما يؤكد المعنى المنصوص عليه.

وسيقدم هذا البحث دراسة تأصيلية تطبيقية في أول تلك الطرق، وهي تفسير القرآن بالقرآن. وتأتي أهمية هذا البحث في وقتٍ ارتفعت الأصوات وكثرت في كلام الله تعالى، دون مراعاةٍ لضوابط التفسير وانتهاج الطريق الصحيح السليم. فهناك عدة ضوابط وشروط يجب تحققها فيمَنْ يفسر القرآن الكريم، أولها تفسير القرآن بالقرآن؛ ذلك أن المتكلم هو أعلم بالمراد من كلامه، فالقرآن كلام الله، فإذا أخبر الله تعالى عما يريد في موضع آخر في القرآن يجب الأخذ به، ولا يصح تجاوز ذلك.

فالتأكيد على أهمية هذه الطريقة في التفسير هي أول أسباب اختيار هذا البحث، والسبب الثاني أنني كنت أسأل الطلبة عن المراد بتفسير القرآن بالقرآن فيجيب الكثير منهم بأنه بيانُ المفسِّرِ لمعنى الآية بنظائرها وأشباهها، وهذا الجواب يقتصر على وجه واحد من أوجه تفسير القرآن بالقرآن، فأردت بهذا البحث إبراز أوجه تفسير القرآن بالقرآن.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يكون المنهج المتبع هو المنهج الوصفي، حيث تتبعت المسائل مؤصلاً ممثلاً لها.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، وتمهيد، وثمانية مطالب، وخاتمة. وأسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص والسداد والثبات.

التعريف بتفسير القرآن بالقرآن

المراد بتفسير القرآن بالقرآن: الكشف عن معاني الآيات بنظائرها بوجه من أوجه الارتباط بينها. ووجوه الارتباط كثيرة، فقد يكون الارتباط من حيث الشبيه والنظير، والمحكم والمتشابه، والإجمال والتبيين، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والقراءات، والناسخ والمنسوخ... إلخ.

وقد اتفق المفسرون على أن أصح طرق التفسير: تفسير القرآن بالقرآن؛ ولذلك وجب على المفسِّر أن ينظر في القرآن أولاً، ليستعين بما جاء مسهَباً على معرفة ما جاء موجَزاً، وبما جاء مُبيَّناً على فهم ما جاء مُجمْلاً، وليحمل المُطْلَق على المقيَّد، والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسرَّ القرآن بالقرآن، وفهم مراد الله بما جاء عن الله، وهذه مرحلة لا يجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها، ويتخطاها إلى مرحلة أخرى، لأن صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه، وأعرف به من غيره[2].

الأدلة على طلب تفسير القرآن بالقرآن:

أولاً/ آية البيان:

أشار القرآن الكريم إلى هذه الطريقة في تفسير القرآن بالقرآن؛ ذلك أن الله تعالى قد تكفل بحفظ تلاوته وجمعه، وقرن ذلك بحفظ بيانه أيضاً، فتضمن هذا الاقترانُ بين حفظ التلاوة والبيان وجوهَ البيان في القرآن نفسه، وهذا القدْر من البيان هو المتكفَّل به، أما وجوه بيانه من غير القرآن الكريم فيرجع إلى السنة المطهرة، وإلى اجتهاد العلماء، قال الله تعالى:﴿**لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ۞ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾[القيامة:16-19]. فقد تكفل الله تعالى تفضلاً منه أن يجمع القرآن الكريم في صدر النبيﷺ، وأن ييسر أداءه على الوجه الذي ألقاه إليه، وأن يبينه له ويفسره ويوضحه. فالحالة الأولى جمعه في صدره، والثانية تلاوته، والثالثة تفسيره وإيضاح معناه. فقوله تعالى:﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾ أي: بعد حفظه وتلاوته نبينه لك ونوضحه، ونلهمك معناه على ما أردنا وشرعنا[3]. ذكر الطبري(ت310هـ) أن أبينَ البيان بيانُه، وأفضلَ الكلام كلامه، وأنَّ قَدَرَ فضْلِ بيانِه على بيان جميع خلقه، كفضله على جميع عباده، وغير جائز أن يخاطب الله تعالى أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطَبُ[4]. وقال الرازي(ت606هـ): "قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ يدل على أن بيان المجمل واجب على الله تعالى، أما عندنا فبالوعد والتفضل. وأما عند المعتزلة فبالحكمة"[5]. وقال إسماعيل حقي(ت1127هـ): "سمى ما يشرح المجمل والمبهم من الكلام بياناً"[6].

وأول البيان ما يكون في القرآن الكريم، وهذا البيان ليس عرضة للخطأ من حيث النصية، أما المنهجية في ربط آية بآية فهذا من عمل المفسِّر، وعمله عرضة للخطأ، ثم إن الآية لا تنفي بيان القرآن من مصادر غير القرآن الكريم، كالسنة والاجتهاد.

ثانياً: آية المثاني

وصف الله تعالى القرآن الكريم بأنه متشابه، فقال الله تعالى:﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ**﴾[الزمر:23]. أي: يشبه بعضه بعضاً في الصحة والإحكام، وفي تناسب ألفاظه ونظمه، لا اختلاف فيه ولا تضاد[7]، ويجوز أن تكون كلمة ﴿مَثَانِي﴾ بياناً لكونه متشابهاً؛ لما ثنى من قصصه وأحكامه وأوامره ونواهيه ووعده ووعيده ومواعظه[8].

قال الرازي (ت606هـ): "هذا التشابه يحصل في أمور: أحدها: أن الكاتب البليغ إذا كتب كتاباً طويلاً، فإنه يكون بعض كلماته فصيحاً، ويكون البعض غير فصيح، والقرآن يخالف ذلك، فإنه فصيح كامل الفصاحة بجميع أجزائه. وثانيها: أن الفصيح إذا كتب كتاباً في واقعة بألفاظ فصيحة فلو كتب كتاباً آخر في غير تلك الواقعة كان الغالب أن كلامه في الكتاب الثاني غير كلامه في الكتاب الأول، والله تعالى حكى قصة موسىعليه السلام في مواضع كثيرة من القرآن وكلها متساوية متشابهة في الفصاحة. وثالثها: أن كل ما فيه من الآيات والبيانات فإنه يقوي بعضها بعضاً ويؤكد بعضها بعضاً. ورابعها: أن هذه الأنواع الكثيرة من العلوم التي عددناها متشابهة متشاركة في أن المقصود منها بأسرها الدعوة إلى الدين، وتقرير عظمة الله، ولذلك فإنك لا ترى قصة من القصص إلا ويكون محصلها المقصود الذي ذكرناه، فهذا هو المراد من كونه متشابهاً، والله الهادي"[9].

تفسير القرآن بالقرآن منهج نبوي:

ورد عن النبيﷺ أنه فسَّر بعض الآيات بالقرآن نفسه، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ...**﴾ [الأنعام:59]. جاء في صحيح البخاري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ:﴿**إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[لقمان: 34])[10].

ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾[الأنعام:82]. فسَّر النبيﷺ الظلم في هذه الآية بالشرك. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعودرضي الله عنه قَالَ: (لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ**﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّنَا لا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ: يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)[11].

وكذلك تفسير السبع المثاني في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[الحجر:87]. بفاتحة الكتاب. جاء في صحيح البخاري عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّﷺ وَأَنَا أُصَلِّي فَدَعَانِي فَلَمْ آتِهِ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي، فَقُلْتُ: كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ**﴾[الأنفال:24]. ثُمَّ قَالَ: أَلا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنْ الْمَسْجِدِ، فَذَهَبَ النَّبِيُّﷺ لِيَخْرُجَ مِنْ الْمَسْجِدِ فَذَكَّرْتُهُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ)[12].

أوجه تفسير القرآن بالقرآن:

أوجه البيان القرآني للقرآن كثيرة، لا يمكن دراستها كلها بالتفصيل في هذا البحث، وقد تقدم ذكر بعضها، كالشبيه والنظير، والمحكم والمتشابه، والإجمال والتبيين، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والقراءات، والناسخ والمنسوخ...إلخ. وأعرض في المطالب الآتية هذه الأوجه مع ذكر الأمثلة:

المطلب الأول: الشبيه والنظير

أعني بالشبيه والنظير ما جاء في قوله تعالى:﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ..**﴾[الزمر:23]. وقد تقدم تفسير المتشابه في هذه الآية. وهذا النوع من تفسير القرآن بالقرآن التفت إليه جمهور المفسرين، ففسَّروا بعض الآيات بشبيهاتها ونظائرها.

ومن أمثلته: قوله تعالى:﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾[النجم:32]. فسَّر الطبري اللمم بما دون كبائر الإثم، ودون الفواحش الموجبة للحدود في الدنيا، والعذاب في الآخرة، فإن ذلك معفوّ لهم عنه، ودليله قوله تعالى:﴿**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً**﴾[النساء:31]. فوعد الله تعالى باجتناب الكبائر، العفو عما دونها من السيئات، وهو اللمم[13].

وقوله تعالى:﴿**وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ**﴾[الزمر:47]. ذكر الزمخشري(ت538هـ) والبيضاوي(ت791هـ) أن هذا وعيداً لهم، لا كُنْهَ لفظاعته وشدّته، وهو نظير قوله تعالى في الوعد:﴿**فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[السجدة:17]. والمعنى: وظهر لهم من سخط الله وعذابه ما لم يكن قط في حسابهم ولم يحدثوا به نفوسهم[14]، هذا نظير من باب التضاد، فكما كان الوعيد لا كنه لفظاعته، فكذلك الوعد لا كنه لقدره.

وقوله تعالى:﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[البقرة:124]. قال ابن كثير(ت774هـ):"وقوله تعالى:﴿**بِكَلِمَاتٍ**﴾ أي: بشرائع وأوامر ونواه، فإن الكلمات تطلق، ويراد بها الكلمات القدرية، كقوله تعالى عن مريم عليها السلام:﴿**وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾[التحريم: 12]. وتطلق ويراد بها الشرعية، كقوله تعالى:﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[الأنعام:115]. أي: كلماته الشرعية. وهي إما خبر صدق، وإما طلب عدل إن كان أمرًا أو نهيًا، ومن ذلك هذه الآية الكريمة:﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾ أي: قام بهن"[15]. وقوله تعالى:﴿**وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾[آل عمران:64]. قال القرطبي(ت761هـ):"أي لا نتبعه في تحليل شيء أو تحريمه إلا فيما حلله الله تعالى، وهو نظير قوله تعالى:﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾[التوبة:31]. معناه أنهم أنزلوهم منزلة ربهم في قبول تحريمهم وتحليلهم، لِمَا لم يحرمه الله ولم يحله الله"[16].

المطلب الثاني: المحكم والمتشابه

قال الله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[آل عمران:7]. المتشابهات في هذه الآية غير المتشابهات في الوجه السابق، أي: ليس من الشبيه والنظير.

وقد اختلف المفسرون في المحكم والمتشابه على عدة أقوال، أذكر منها القول الذي عليه أكثر المحققين، فالمحكم ما أتضح معناه، والمتشابه بخلافه. وبيان ذلك أن اللفظ الذي يقبل معنى إما أن يحتمل غيره أو لا، والثاني النص، والأول إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أو لا، والأول هو الظاهر، والثاني إما أن تكون دلالته مساوية أو لا، والأول هو المجمل، والثاني المؤول، فالنص والظاهر هو المحكم، والمجمل والمؤول هو المتشابه. إذن فاللفظ إذا كان محتملاً لمعنيين وكان بالنسبة إلى أحدهما راجحاً، وبالنسبة إلى الآخر مرجوحاً، فإن حملناه على الراجح ولم نحمله على المرجوح، فهذا هو المحكم، وأما إن حملناه على المرجوح ولم نحمله على الراجح، فهذا هو المتشابه. وصرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح جائز عند تعذر حمله على ظاهره، فعند هذا يتعين التأويل، لكن بدليل، والدليل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً. فإن أفاد الدليلُ القطعَ تَعَيَّنَ التأويل، وإن أفاد الظنَّ لا يجوز الخوض في تعيين التأويل[17].

قال السيوطي(ت911هـ):"ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه، قالوا: فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله. ويعضد ذلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فرَّق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال: منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء، فقال أولاً: فأما الذين في قلوبهم زيغ إلى أن قال والراسخون في العلم يقولون آمنا به، وكان يمكن أن يقال: وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم، لكنه وضع موضع ذلك والراسخون في العلم، لإتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التتبع العام، والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد، ورسخ القدم في العلم، أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ربنا لا تزغ قلوبنا... إلى آخره شاهداً على أن الراسخين في العلم مقابلٌ لقوله: والذين في قلوبهم زيغ"[18].

فائدة المتشابه في القرآن:

ذكر العلماء في فوائد المتشابهات وجوهاً، خلاصتها أن القرآن الكريم لمَّا اشتمل على المحكم والمتشابه، افتقر الناس إلى تعلم طرق التأويلات وترجيح بعضها على بعض، وافتقر تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة، كعلم اللغة والنحو وعلم أصول الفقه. وكذلك افتقروا إلى الاستعانة بدليل العقل، وحينئذ يتخلص عن ظلمة التقليد، ويصل إلى ضياء الاستدلال والبينة، أما لو كان كله محكماً لم يفتقر إلى التمسك بالدلائل العقلية، فحينئذ كان يبقى في الجهل والتقليد[19]. فأراد الله تعالى من الآيات المتشابهة أن تحرك العقول حتى لا تأتي الأمور بمنتهى الرتابة التي يجمد بها عقل الإنسان عن التفكير والإبداع، ويتناولها تناول الخامل، ويأخذها من الطريق الأسهل؛ بل عليه أن يستقبلها باستقبالٍ واع وبفكر وتدبر.﴿**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[محمد:24]. كل ذلك حتى يأخذ العقل القدر الكافي من النشاط ليستقبل العقائد بما يريده الله تعالى، ويستقبل الأحكام بما يريده الله تعالى، فيريد منك في العقائد أن تؤمن، وفي الأحكام أن تفعل. والذين في قلوبهم زيغ يحاولون التأويل وتحكمهم أهواؤهم، فلا يصلون إلى الحقيقة، والتأويل الحقيقي لا يعلمه إلا الله تعالى[20].

ومن أمثلة حمل المتشابه على المحكم: قول اللهﷻ:﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[البقرة:15]. وقال:﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ...**﴾[النساء:142]. وقال:﴿**الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[التوبة:79]. وما أشبه هذه الآيات. ذكر الطبري (ت310هـ) أن هذا إخبارٌ من الله أنه مجازيهم جزاء الاستهزاء، ومعاقبهم عقوبةَ الخداع، فأخرج خبرَه عن جزائه إياهم وعقابه لهم، مُخْرَج خبره عن فعلهم الذي عليه استحقُّوا العقاب في اللفظ، وإن اختلف المعنيان. كما قال الله تعالى:﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾ [الشورى:40]. ومعلومٌ أن

الأولى من صاحبها سيئة؛ إذْ كانت مِنْه لله تبارك وتعالى معصية، وأن الأخرى عَدلٌ؛ لأنها من الله جزاءٌ للعاصي على المعصية، فهما وإن اتفق لفظاهما مختلفا المعنى. وكذلك قوله تعالى:﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ**﴾[سورة البقرة: 194]. فالعدوان الأول ظلم، والثاني جزاءٌ لا ظلم، بل هو عدل؛ لأنه عقوبة للظالم على ظلمه، وإن وافق لفظه لفظ الأول. قال الطبري: وإلى هذا المعنى وَجَّهوا كل ما في القرآن من نظائر ذلك، مما هو خبرٌ عن مكر الله تعالى بقومٍ، وما أشبه ذلك[21].

وقوله تعالى:﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً**﴾[الإسراء:16]. فظاهر هذا الكلام أنهم يؤمرون بأنٍ يفسقوا، ومحكمه: قوله تعالى:﴿**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾[الأعراف: 28]. رداً على الكفار فيما حكى عنهم:﴿**وَإِذَا فَعَلُوا فَـاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا**﴾ [الأعراف:28].

وقوله تعالى:﴿**نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾[التوبة: 67]. فظاهر النسيان ما يكون ضداً للعلم، ومرجوحه الترك، والآية المحكمة فيه: قوله تعالى:﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾[مريم:64]. وقوله تعالى:﴿**لا يَضِلُّ رَبِّى وَلا يَنسَى**﴾[طه: 52][22] قال ابن عطية (ت546 ه): "وإنما يعبر بالنسيان عن الترك مبالغة إذا بلغ وجوه الترك الوجه الذي يقترن به نسيان، وعلى هذا يجيء:﴿**وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ**﴾ [البقرة:237] ﴿**وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**﴾[القصص:77]"[23].

المطلب الثالث: الإجمال والتبيين

عرَّف بعض الأصوليين المجمَل بأنه"ما لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ في الْمُرَادِ منه حتى بَيَانِ تَفْسِيرِهِ"[24]، والمراد بالمجمل عند المفسرين أوسع من مراد الأصوليين، فأحياناً يريدون به المعنى الأصولي، وأحياناً يريدون به الكلام المختصر الذي يأتي تفصيله في موضع آخر في القرآن الكريم.

الحكمة من وجود المجمل:

بيَّن الزركشي الحكمة من وجود المجمل فقال:"إنَّمَا جَازَ الْخِطَابُ بِالْمُجْمَلِ وَإِنْ كَانُوا لا يَفْهَمُونَهُ لأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الأَوَّلُ: لِيَكُونَ إجْمَالُهُ تَوْطِئَةً لِلنَّفْسِ على قَبُولِ ما يَتَعَقَّبُهُ من الْبَيَانِ، فإنه لو بَدَأَ في تَكْلِيفِ الصَّلاةِ وَبَيَّنَهَا لَجَازَ أَنْ تَنْفِرَ النُّفُوسُ منها وَلا تَنْفِرَ من إجْمَالِهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ من الأَحْكَامِ جَلِيًّا وَجَعَلَ منها خَفِيًّا؛ لِيَتَفَاضَلَ الناس في الْعِلْمِ بها، وَيُثَابُوا على الاسْتِنْبَاطِ لها"[25].

بيان المجمل:

ذكر الزركشي (ت794هـ) أن القرآن العظيم ينقسم إلى ما هو بَيِّنٌ بنفسه، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه، ولا من غيره، وإلى ما ليس ببيِّن بنفسه، فيحتاج إلى بيان، وبيانه إما فيه في آية أخرى، أو في السنة؛ لأنها موضوعة للبيان، قال تعالى:﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[النحل:44]. والبيان قسمان: متصل، ومنفصل:

الأول: البيان المتصل، كقوله تعالى:﴿**اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[الإخلاص: 2]. بيانه:﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾[الإخلاص: 3، 4]. وكقوله تعالى:﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً**﴾[المعارج: 19]. بيانه:﴿**إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً**﴾[المعارج: 20، 21]. وكقوله:﴿**فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ**﴾بيانه:﴿**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً**﴾[آل عمران:97].

والثاني: البيان المنفصل، كقوله تعالى:﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[الفاتحة: 4]. بيانه:﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ۝ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ**﴾[الانفطار: 17، 19]. وكقوله تعالى:﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[المائدة: 54]. بيانه:﴿**أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**﴾[الفتح: 29]. وكقوله تعالى:﴿**وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ**﴾[الزخرف: 17]. بيانه:﴿**وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ**﴾[النحل: 58]. وكقوله تعالى:﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[الفاتحة: 7]. بيانه:﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً**﴾[النساء: 69][26].

ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى:﴿**لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً**﴾[النساء:7]. فهذا نص مجمل، تفصيله في آيات المواريث، في قوله تعالى:﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ...**﴾[النساء:11،12].

وقوله تعالى:﴿**أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**﴾[المائدة:1]. فالمستثنى ـ وهو المحرَّم من الأنعام ـ مجمل، بيَّنه قوله تعالى:﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[المائدة:3].

وقوله تعالى:﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[البقرة:245]. قال الرازي(ت606هـ):"فمنهم من ذكر فيه قدراً معيناً، وأجود ما يقال فيه: إنه القدر المذكور في قوله تعالى:﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:261]. فيقال: يحمل المجمل على المفسر؛ لأن كلتا الآيتين وردتا في الإنفاق، ويمكن أن يجاب عنه بأنه تعالى لم يقتصر في هذه الآية على التحديد، بل قال بعده:﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾"[27].

المطلب الرابع: الإطلاق والتقييد

عرَّف بعض الأصوليين الْمُطْلَقُ بأنه ما دَلَّ على الْمَاهِيَّةِ بِلَا قَيْدٍ من حَيْثُ هِيَ هِيَ، أو ما دَلَّ على شَائِعٍ في جِنْسِهِ[28]، قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب. والضابط أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً، نُظِر فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر، فالأول مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفرق والوصية، في قوله:﴿...**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ...**﴾[الطلاق:2]. وقوله:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ...**﴾[المائدة:106]. وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله:﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾[البقرة:282]. وقوله:﴿...فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ...﴾[النساء: 6]. والعدالة شرط في الجميع[29].

قال القرطبي(ت671هـ):"اعلم أنه قد يرد في الشرع أخبار ظاهرها الإطلاق والاستغراق، ويرد تقييدها في موضع آخر، فيرتفع ذلك الإطلاق، كقوله تعالى:﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ...**﴾[البقرة: 186]. فهذا الحكم ظاهره خبر عن إجابة كل داع على كل حال، لكن قد جاء ما قيده في موضع آخر، كقوله:﴿**بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ...**﴾[الأنعام:41]"[30]، وذكر الرازي(ت606هـ) أن في الآية سؤالاً مشكلاً مشهوراً، وهو أنه تعالى قال:﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[غافر:60]. وقال في هذه الآية:﴿**أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾. وكذلك:﴿**أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ...**﴾[النمل:62]. ثم إنَّا نرى الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع فلا يجاب! والجواب: أن هذه الآية وإن كانت مطلقة إلا أنه قد وردت آية أخرى مقيدة، وهو قوله تعالى:﴿**بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ**﴾. ولا شك أن المطلق محمول على المقيد[31].

ومن الأمثلة أيضاً: قولهﷻ:﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ**﴾[البقرة:173]. ذكر اللهﷻ الدم ههنا مطلقاً، وقيده بالدم المسفوح، في قوله:﴿**قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ...**﴾[الأنعام:145].

وكذلك قوله تعالى:﴿...وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ...﴾[النساء:92]. فقيَّد في هذه الآية الرقبة بالإيمان، وأطلقها في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[المجادلة:3]. فحمل الجمهور المطلق على المقيد، فاشترطوا في كفارة الظهار أن تكون الرقبة مؤمنة، خلافاً للحنفية[32].

المطلب الخامس: العموم والخصوص

العام هو"اللَّفْظُ الْمُسْتَغْرِقُ لِجَمِيعِ ما يَصْلُحُ له من غَيْرِ حَصْرٍ"[33]، والعام على ثلاثة أقسام[34]:

الأول: العام الباقي على عمومه، كقوله تعالى:﴿...وَهُوَ **بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:29]. وقوله تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً**...﴾[يونس:44]. يقول الرازي(ت606هـ): "وإذا أمكن إجراء اللفظ العام على عمومه فهو أولى من التخصيص"[35].

الثاني: العام المراد به الخصوص، وهو"أَنْ يُطْلَقَ الْعَامُّ وَيُرَادَ بِهِ بَعْضُ ما يَتَنَاوَلُهُ"[36]، كقوله تعالى:﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾[آل عمران:173]. فالقائل واحد، هو نُعَيْم بن مسعود الأشجعّي، واللفظ عام ومعناه خاص[37]، وقوله تعالى:﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[البقرة:199]. "فالعلم يحيط إن شاء الله أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله، ورسول الله المخاطبُ بهذا ومَن معه، ولكنَّ صحيحاً من كلام العرب أن يقال: ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ، يعني: بعضَ الناس"[38]، فهذا عام يراد به الخاص.

الثالث: العام المخصوص، وهُوَ"الْعَامُّ الذي أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ مُخَرَّجًا منه بَعْضُ أَفْرَادِهِ، إرَادَةً لِلإِخْرَاجِ لا إرَادَةً لِلاسْتِعْمَالِ"[39]، كقوله تعالى:﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ...**﴾[البقرة:228]. خُصِّ بقوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً**﴾[الأحزاب:49]. وبقوله تعالى:﴿**وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً**﴾[الطلاق:4].

وقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[النساء:20]. خُصِّ بقوله تعالى:﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[البقرة:229].

ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى:﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[البقرة: 24]. دلَّ كتاب الله على أنه إنما وقودها بعضُ الناس؛ لقول الله:﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[الأنبياء:101](40).

وقوله تعالى:﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[سورة الحجرات: 13]. فبيَّنَ الله تعالى في هذه الآية العمومَ والخصوصَ، فأمَّا العموم منهما ففي قوله:﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله وقبله وبعده مخلوقةٌ من ذكر وأنثى، وكلها شعوب وقبائل. والخاص منها في قوله:﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾؛ لأن التقوى تكون على من عَقَلَها وكان من أهلها من البالغين من بني آدم دون المخلوقين من الدوابّ سِواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والأطفال الذين لم يبلغوا وعُقِل التقوى منهم[41].

المطلب السادس: القراءات

عرَّف ابن الجزري(ت833هـ) القراءات بأنها"علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها، بعزو الناقلة"[42]، وضابط قبول القراءات: أن توافق الرسم العثماني ولو تقديراً، وأن توافق العربية ولو بوجه، وأن يصح إسنادها. ومعنى: (ولو بوجه) أي: وجه من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر. ومعنى: (ولو تقديراً) مثل:﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[الفاتحة:4]. فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديراً، لحذفها في الخط اختصاراً. وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً، نحو ﴿تعلمون﴾ بالتاء والياء، حيث لم يكن النقط والشكل[43].

أنواع القراءات:

أولاً: القراءة المتواترة: وهي ما نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

ثانياً: **القراءة المشهورة**: وهي ما صح سندها، ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية، والرسم، واشتهرت عن القراء، ولم يعدوها من الغلط ولا الشذوذ، فيقرأ بها، ويجب اعتقادها، ولا يجوز إنكار شيء منها.

ثالثاً: **القراءة الآحاد**: وهي ما صح سندها، وخالفت الرسم، أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ بها، ولا يجب اعتقادها.

رابعاً: القراءة الشاذة: وهي ما لم يصح سندها[44].

صلة القراءات بالتفسير:

قال الدكتور محمد حسين الذهبي:"ومما يؤيد أن القراءات مرجع مهم من مراجع تفسير القرآن بالقرآن، ما روى عن مجاهد أنه قال:"لو كنتُ قرأتُ قراءة ابن مسعود قبل أن أسأل ابن عباس ما احتجتُ أن أسأله عن كثير مما سألته عنه"[45]. وتحدث ابن عاشور(ت1393هـ) عن صلة القراءات بالتفسير، فقال:"أرى أن للقراءات حالتين: إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات متفاوتة. أما الحالة الأولى فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل (عذابي) بسكون الياء، و(عذابي) بفتحها. وفي تعدد وجوه الإعراب، مثل(حتى يقول الرسول) بفتح لام يقول وضمها. ونحو(لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض. ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق، بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جداً، لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي... وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات، مثل(مالك يوم الدين) و(ملك يوم الدين)، و(ننشرها) و(ننشزها)، (وظنوا أنهم قد كذبوا) بتشديد الذال أو(قد كذبوا) بتخفيفه. وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل، كقوله (ولما ضرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصدون) قرأ نافع بضم الصاد، وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة... على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى؛ ليقرأ القراء بوجوه، فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئاً عن آيتين

فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن[46].

ومن أمثلة التفسير بالقراءات: قوله تعالى:﴿...وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:259]. ذكر الرازي(ت606هـ) أن قوله تعالى:﴿نُنْشِزُهَا﴾ قرئ بفتح النون وضم الشين، فهو كأنه مطوي ما دام ميتاً، فإذا عاد صار كأنه نشر بعد الطي، وقرئ بالزاي المنقوطة من فوق، والمعنى نرفع بعضها إلى بعض، وانشاز الشيء رفعه، ويقال لما ارتفع من الأرض نشز، ومنه نشوز المرأة، وهو أن ترتفع عن حد رضا الزوج، ومعنى الآية على هذه القراءة: كيف نرفعها من الأرض فتردها إلى أماكنها من الجسد ونركب بعضها على البعض. والمعنى على القراءتين أنه تعالى ركَّب العظام بعضها على بعض حتى اتصلت على نظام، ثم بسط اللحم عليها، ونشر العروق والأعصاب واللحوم والجلود عليها، ورفع بعضه إلى جنب البعض[47].

وقوله تعالى:﴿...وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[النساء:1]. قرأ جمهور القراء ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ بالنصب عطفاً على الاسم الجليل، ويكون المعنى: اتقوا الله والأرحامَ، فصلوها ولا تقطعوها، فإن قطيعتها مما يجب أن يتقى. وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور، ويكون المعنى اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأن العادة جرت في العرب بأن أحدهم قد يستعطف غيره بالرحم فيقول: أسألك بالله والرحم، وربما أفرد ذلك فقال: أسألك بالرحم[48].

وقوله تعالى:﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[الصافات:12]. قرئ قوله تعالى:﴿عَجِبْتَ﴾ على قراءتين: الأولى: بضم التاء، قرأ بها حمزة والكسائي، ويكون التعجب مضافاً إلى الله تعالى، وإن كان لا يتعجَّبُ من شيء؛ لأن التعجب من حدوث العلم بما لم يعلم، والله تعالى عالم بالأشياء قبل كونها. وفي تأويل ذلك على هذه القراءة وجهان: أحدهما: يعني بل أنكرت. الثاني: أنهم قد حلّوا محل من يتعجب منه. والثانية: بفتح التاء قرأ بها الباقون، وأضاف التعجب إلى رسول الله كأنه قال: بل عجبتَ يا محمد. وفيما عجبت منه قولان: أحدهما: من القرآن حين أعطيه. الثاني: من الحق الذي جاءهم به فلم يقبلوه[49].

المطلب السابع: الناسخ والمنسوخ

عرَّف الإمام الغزالي(ت505هـ) النسخ بأنه:"الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه". ثم قال:"وإنما قلنا لولاه لكان الحكم ثابتاً به؛ لأن حقيقة النسخ الرفع، فلو لم يكن هذا ثابتاً لم يكن هذا رافعاً؛ لأنه إذا ورد أمر بعبادة مؤقتة وأمر بعبادة أخرى بعد تصرم ذلك الوقت لا يكون

الثاني نسخاً، فإذا قال:﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[البقرة:187]. ثم قال في الليل: لا تصوموا، لا يكون ذلك نسخاً، بل الرافع ما لا يرتفع الحكم لولاه. وإنما قلنا مع تراخيه عنه؛ لأنه لو اتصل به لكان بياناً وإتماماً لمعنى الكلام وتقديراً له بمدة أو شرط، وإنما يكون رافعاً إذا ورد بعد أن ورد الحكم واستقر بحيث يدوم لولا الناسخ"[50]، ولا يكون النسخ في العقائد، وأمهات الأخلاق، وأصول العبادات والمعاملات، ومدلولات الأخبار[51].

أدلة النسخ:

قوله تعالى:﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:106]. ومعنى (نُنْسِهَا) أي: نؤخر نزولها أو نسخها. وقيل: نذهبها عنكم حتى لا تقرأ ولا تذكر[52]. وقوله تعالى:﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[النحل:101]. أي: إذا نسخنا حكم آية، فأبدلنا مكانه حكم أخرى[53]. وقوله تعالى:﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً﴾[النساء:160]. دلَّت هذه الآية على أن تلك الأشياء حرمت بعد أن كانت مباحة، وذلك يقتضي وقوع النسخ، وهم ينكرونه[54].

أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ:

العلم بالناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم عظيم الشأن، ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ، وقد قال علي بن أبي طالب ﷺ لقاصٍ: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم. قال: هلكت وأهلكت[55]، وأهمية الناسخ والمنسوخ من وجوه: أولها: أنه طويل الذيل كثير التفاريع متشعب المسالك. ثانيها: أنه تناول مسائل دقيقة كانت مثاراً لخلاف الباحثين، الأمر الذي يدعو إلى اليقظة والتدقيق، وإلى حسن الاختيار مع الإنصاف والتوفيق. ثالثها: أن أعداء الإسلام قد اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها في صدر الدين الحنيف، ونالوا من قدسية القرآن الكريم، ولقد أحكموا شراك شبهاتهم واجتهدوا في ترويج مطاعنهم، حتى سحروا عقول بعض المنتسبين إلى العلم والدين من المسلمين فجحدوا وقوع النسخ وهو واقع، وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أخشن المراكب من تمحلات ساقطة، وتأويلات غير سائغة. رابعها: أن الإلمام بالناسخ والمنسوخ بكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامي، ويطلع الإنسان على حكمة الله في تربيته للخلق، وسياسته للبشر، وابتلائه للناس، مما يدل دلالة واضحة على أن نفس محمد النبي الأمي ﷺ لا يمكن أن تكون المصدر لمثل هذا القرآن، ولا المنبع لمثل هذا التشريع، إنما هو تنزيل من حكيم حميد. خامسها: أن معرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام، وفي الاهتداء

إلى صحيح الأحكام، خصوصاً إذا ما وجدت أدلة متعارضة لا يندفع التناقض بينها إلا بمعرفة سابقها من لاحقها وناسخها من منسوخها[56].

طرق معرفة النسخ:

يصار إلى القول بالنسخ عند ورود دليلين عن الشارع، وهما متعارضان تعارضاً حقيقياً، لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أي وجه من وجوه التأويل، فعندئذٍ يعتبر أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً دفعاً للتناقض في كلام الشارع الحكيم، ولكن أي الدليلين يتعين أن يكون ناسخاً وأيهما يتعين أن يكون منسوخاً، هذا ما لا يجوز الحكم فيه بالهوى، بل لا بد من دليل صحيح يقوم على أن أحدهما متأخر عن الآخر، وإذن فيكون السابق هو المنسوخ واللاحق هو الناسخ، وللوصول إلى هذا الدليل مسالك ثلاثة:

أولها: أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما، كقوله تعالى:﴿**أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَـاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[المجادلة:13]. وقوله تعالى:﴿**الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾[الأنفال:66]. ثانيها: أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه. ثالثها: أن ينعقد الإجماع على تعيين المتقدم من النصين والمتأخر منهما[57].

ومن أمثلة الناسخ والمنسوخ: قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[البقرة:240]. هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[البقرة:234].

وقوله تعالى:﴿**وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلا ۞ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا**﴾[النساء:15،16]. فهاتان الآيتان منسوختان بقوله تعالى:﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[النور: 2].

وقوله تعالى:﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:284]. فالمحاسبة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:**﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا...﴾**[البقرة:286].

وقوله تعالى:**﴿انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**[التوبة:41]. فالنفير العام في هذه الآية منسوخ بآيات العذر، منها قوله تعالى:﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلا عَلَى الْمَرْضَى وَلا عَلَى الَّذِينَ لا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[التوبة:91][58].

المطلب الثامن: دفع إيهام التعارض

وهو ما يوهم التعارض بين آي القرآن الكريم، وكلام الله تعالى منزه عن الاختلاف، كما قال تعالى:**﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾**[النساء:82]. ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً، وليس به فاحتيج لإزالته.

جاء في صحيح البخاري عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ. قَالَ:**﴿فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءَلُونَ﴾**[المؤمنون:11]. **﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾**[الصافات: 27]. ﴿وَلا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[النساء: 42]. **﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾**[الأنعام: 23]. فَقَدْ كَتَمُوا فِي هَذِهِ الآيَةِ. وَقَالَ:**﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾** إِلَى قَوْلِهِ **﴿دَحَاهَا﴾**[النازعات:30،27]. فَذَكَرَ خَلْقَ السَّمَاءِ قَبْلَ خَلْقِ الأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ:**﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾** إِلَى قَوْلِهِ**﴿طَائِعِينَ﴾**[فصلت:11،9]. فَذَكَرَ فِي هَذِهِ خَلْقَ الأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ. وَقَالَ: وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا عَزِيزًا حَكِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا، فَكَأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ مَضَى. فَقَالَ: فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ فِي النَّفْخَةِ الأُولَى، ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ، وَلا يَتَسَاءَلُونَ، ثُمَّ فِي النَّفْخَةِ الآخِرَةِ أَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وَلا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لأَهْلِ الإِخْلاصِ ذُنُوبَهُمْ. وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: تَعَالَوْا نَقُولُ لَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ، فَخُتِمَ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ فَتَنْطِقُ أَيْدِيهِمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ عُرِفَ أَنَّ اللَّهَ لا يُكْتَمُ حَدِيثًا، وَعِنْدَهُ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا الآيَةَ. وَخَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ ثُمَّ دَحَا الأَرْضَ، وَدَحْوُهَا أَنْ أَخْرَجَ مِنْهَا الْمَاءَ وَالْمَرْعَى وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَالْجِمَالَ وَالآكَامَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ دَحَاهَا. وَقَوْلُهُ: خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ فَجُعِلَتْ الأَرْضُ وَمَا فِيهَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَخُلِقَتْ السَّمَوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ. وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا سَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ، أَيْ:

لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إِلاَّ أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، فَلا يَخْتَلِفْ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كُلاًّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ"[59].

الأسباب الموهمة الاختلاف:

ذكر الزركشي(ت794هـ) فصلاً في الأسباب الموهمة الاختلاف، وفيما يلي تلخيصها:

السبب الأول: وقوع المُخْبَر به على أحوال مختلفة، وتطويرات شتى، كقوله تعالى في خلق آدم: فمرة قال تعالى:﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ...**﴾[فاطر:11]. ومرة قال:﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ**﴾[الحجر:26]. ومرة قال:﴿**فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لازِبٍ**﴾[الصافات:11]. فهذه الألفاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال. وكقوله تعالى:﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾[الأعراف:107]. وفي موضع﴿**وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ**﴾[النمل:10]. والجان: الصغير من الحيات، والثعبان: الكبير منها، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

السبب الثاني: اختلاف الموضوع، كقوله تعالى: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ**﴾ [الصافات:24]. وقوله: ﴿**فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [الأعراف: 6]. مع قوله تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ**﴾ [الرحمن:39]. فهذا يرجع إلى اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، فموضع يسأل ويناقش، وموضع آخر يرحم ويلطف به، وموضع آخر يعنف ويوبخ وهم الكفار، وموضع آخر لا يعنف وهم المؤمنون. وكقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً**﴾ [النساء:3]. مع قوله تعالى:﴿**وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ**﴾ [النساء:129]. فالأولى تفهم إمكان العدل، والثانية تنفيه. والجواب أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن، وهذا ممكن الوقوع وعدمه، والمراد به في الثانية الميل القلبي، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض.

السبب الثالث: اختلافهما في جهتي الفعل، كقوله تعالى:﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[الأنفال:17]. أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم باعتبار التأثير، ولهذا قال الجمهور: إن الأفعال مخلوقة لله تعالى، مكتسبة للآدميين، فنفي الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى. وكذا قوله تعالى:﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾[الأنفال:17]. أي: ما رميت خلقاً؛ إذْ رميت كسباً، وقيل: إن

الرمي يشتمل على القبض والإرسال، وهما بكسب الرامي، وعلى التبليغ والإصابة، وهما بفعل اللهﷻ.

السبب الرابع: اختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله تعالى:﴿..**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**﴾[الحج: 2]. وهو يرجع لقول المناطقة الاختلاف بالإضافة، أي: وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة. ومثله في الاعتبارين قوله تعالى:﴿**آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[البقرة:8]. وقوله تعالى:﴿**وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لا يَسْمَعُونَ**﴾[الأنفال:21]. وقوله تعالى: ﴿**وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لا يُبْصِرُونَ**﴾ [الأعراف:198]. فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار؛ لجواز قولهم نظرت إليه فلم أبصره.

السبب الخامس: بوجهين واعتبارين، وهو الجامع للمفترقات، كقوله تعالى:﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[الرعد:28]. مع قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾[الأنفال:2]. فقد يظن أن الوجل خلاف الطمأنينة، وجوابه أن الطمأنينة إنما تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى، فتوجل القلوب لذلك، وقد جمع بينهما في قوله تعالى:﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**﴾[الزمر:23]. فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم، ووثقوا به فانتفى عنهم الشك[60].

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة في تفسير القرآن بالقرآن (دراسة تأصيلية تطبيقة) أثبت أهم النتائج:

أولاً: ثبت أن المراد بتفسير القرآن بالقرآن هو الكشف عن معاني الآيات بوجه من أوجه الارتباط بينها. ووجوه الارتباط التي أبرزها البحث كانت على النحو الآتي: الشبيه والنظير، والمحكم والمتشابه، والإجمال والتبيين، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والقراءات، والناسخ والمنسوخ.

ثانياً: يلاحظ أن هذه الوجوه من أهم مباحث علم أصول الفقه؛ ولهذا يؤكد هذا البحث على ضرورة التمكن من علم أصول الفقه، وهو شرط مهم من الشروط الواجبة على المفسِّر.

ثالثاً: إن تفسير القرآن بالقرآن منهج نبوي، فقد ثبت أن فسَّر النبي ﷺ القرآن بالقرآن.

رابعاً: طريقة تفسير القرآن بالقرآن لم تكن مقتصرة على التفاسير المأثورة، بل كانت طريقة معتمدة من قبل كثير من المفسرين، ما بين مكثر ومقل.

مصادر البحث

- **الإتقان في علوم القرآن**: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا: دار ابن كثير بدمشق .
- **أنوار التنزيل وأسرر التأويل**: ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، المكتبة القيمة بالقاهرة.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر: دار الكتب العلمية بيروت: 1421هـ - 2000م
- **التحرير والتنوير**: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس - 1997 م .
- **تفسير الشعراوي**: محمد متولي الشعراوي: مؤسسة أخبار اليوم بالقاهرة .
- **تفسير القرآن العظيم**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: تحقيق سامي بن محمد سلامة: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- **التفسير والمفسرون**: الدكتور محمد حسين الذهبي: مكتبة وهبة بالقاهرة.
- **جامع البيان في تأويل القرآن**: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري: تحقيق أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة .
- **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي: تحقيق هشام سمير البخاري: دار عالم الكتب، بالرياض.
- **الجامع الصحيح المختصر**: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري: تحقيق د. مصطفى ديب البغا: دار ابن كثير، ط3 / 1407 هـ - 1987م .
- **الجامع الصحيح سنن الترمذي**: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي: تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون: دار إحياء التراث العربي- بيروت .

الرسالة: الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي: تحقيق أحمد محمد شاكر: دار الكتب العلمية بيروت.

- **روح البيان**: إسماعيل حقي: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي: دار إحياء التراث العربي .
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري: دار الكتب العلمية – بيروت:ط1 / 1416 هـ - 1996 م
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: تحقيق : عبد الرزاق المهدي: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **مفاتيح الغيب**: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي: دار الكتب العلمية بيروت: ط1 / 1421 هـ - 2000م

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلس: تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد: دار الكتب العلمية بلبنان: ط1/ 1413 هـ - 1993م .
- **المستصفى في علم الأصول**: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد: دار الكتب العلمية – بيروت: ط1 / 1413 هـ.
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**:
- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: الزرقاني: محمد عبد العظيم الزرقاني: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: ط3.
- **النشر في القراءات العشر**: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف: تحقيق علي محمد الضباع: المطبعة التجارية الكبرى.
- **النكت والعيون**: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: دار الكتب العلمية – بيروت.

الهوامش:

1- أخرجه الإمام الترمذي في سننه، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. كتاب الأحكام عن رسول الله: باب ما جاء في القَاضي كيف يقضي. (ويقصد بالانقطاع: قول أبي عون: عن رجال من أصحاب معاذ).
2- انظر: الدكتور محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون: 42/1 .
3- انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: 8 / 278.
4 - أنظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 1 /11.
5- مفاتيح الغيب: 30 / 730.
6- روح البيان:10 / 192.
7- انظر: الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن: 23 / 210، والزمخشري: الكشاف: 4 / 118.
8- انظر: الزمخشري: الكشاف: 4 / 119.
9- مفاتيح الغيب: 26 / 236.
10- صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن: باب وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ .
11- صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ولقد آتينا لقمان الحكمة. [الآية 13 من سورة لقمان].
12- صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ.
13- انظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 22 / 538.
14- انظر: الزمخشري: الكشاف:4 / 135، والبيضاوي: أنوار التنزيل: 1 / 70.
15- تفسير القرآن العظيم: 405/1.
16- الجامع لأحكام القرآن: 4/ 106.
17- انظر: الرازي: مفاتيح الغيب: 7 / 147، والنيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 3 / 64، وإسماعيل حقي: روح البيان: 2 / 5 .
18- الإتقان في علوم القرآن: 2 / 10 .
19- انظر: الرازي: مفاتيح الغيب: 7 / 149.
20- انظر: محمد متولي الشعراوي: تفسير الشعراوي: 2 / 1280 .
21- انظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 1 / 302 .
22- انظر: الرازي: مفاتيح الغيب: 7 /146.

23- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 3 / 56 .
24- هذا تعريف القَفَّالُ الشَّاشِيُّ وابن فُورَكٍ، نقله الزركشي في كتابه: البحر المحيط في أصول الفقه: 43/3.
25- انظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 43/3.
26- انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 2 / 183.
27- مفاتيح الغيب: 6/ 143
28- انظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 3 / 3.
29- انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: 2 / 82.
30- الجامع لأحكام القرآن: 2 / 65.
31- انظر: مفاتيح الغيب: 5 / 260.
32- انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: 17 / 283.
33- الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 2 / 179.
34- الإتقان في علوم القرآن: 2 / 42.
35- مفاتيح الغيب: 4 / 19.
36- الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 2 / 401.
37- انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: 4 / 279.
38- الشافعي: الرسالة: 37.
39- الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 2 / 401.
40- الشافعي: الرسالة: 38.
41- انظر: الشافعي: الرسالة: 34.
42- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 13.
43- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: 1 / 9.
44- انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: 1 / 207.
45- التفسير والمفسرون: 1 / 46 . والأثر ذكره الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه.
46- انظر: التحرير والتنوير: 2 / 68.
47- انظر: مفاتيح الغيب: 7 / 32.
48- انظر: المصدر السابق: 9 / 133.
49- انظر: الماوردي: النكت والعيون: 5 / 41.
50- المستصفى: 1 / 86.
51- انظر: الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن: 2 / 211.
52- انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 68.
53- انظر: الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن: 17 / 297.
54- انظر: الرازي: مفاتيح الغيب: 8 / 120.
55- انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 2 / 28.
56- انظر: الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن: 2 / 173.
57-انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: 66/2، والزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن: 209/2.
58-راجع المزيد من الأمثلة: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: 58/2.
59- صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب سورة حم السجدة .
60- انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 54/2 وما بعدها.